

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي تختتم أعمال

الدورة العادية الخامسة

التاريخ: 2014/06/05 - النسخة: الإنجليزية | الفرنسية

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها الخامسة في جدة بالمملكة العربية السعودية، وذلك في الفترة من 1 إلى 5 يونيو 2014. وقد حضر اجتماعات الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بصفة مراقب ومسؤولون من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن ممثلين عن وسائل الإعلام.

وألقى السفير محمد كاوو إبراهيم رئيس الهيئة، في كلمته الافتتاحية، الضوء على أهمية دور وعمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في دعم وتعزيز جهود الدول الأعضاء للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها لصالح مواطني هذه الدول. ولتحقيق هذا الهدف، فقد أطلع رئيس الهيئة المشاركين على قائمة الأنشطة التي قامت بها الهيئة منذ الدورة الماضية، وأورد القضايا الرئيسية التي تعمل عليها الهيئة مؤخراً. كما أعرب عن شكره للدول الأعضاء على حرصها الشديد واهتمامها بعمل الهيئة، وطالبهم بتقديم الدعم القوي لتوفير الموارد المطلوبة كي تضطلع الهيئة بمسؤولياتها وتنفيذ المهام التي كلفت بها.

وخلال الدورة، التي استمرت خمسة أيام، عقدت الهيئة مناقشات متعمقة حول جميع البنود الواردة في جدول الأعمال، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الإسلامية، إضافة إلى تكاليف محددة أسندتها مجلس وزراء الخارجية إلى الهيئة مثل الإسلاموفوبيا، والتأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية الأحادية على الدول الأعضاء، ووضع أقلية مسلمي الروهينغيا، ووضع حقوق الإنسان في جمهورية إفريقيا الوسطى، وإنشاء آلية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقليات المسلمة.

وأعربت الهيئة عن خيبة أملها إزاء الانتهاكات المستمرة والمتواصلة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين على يد القوة المحتلة، إسرائيل. وأدانت الهيئة بشدة ممارسة الاعتقالات الإدارية التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني بوصفها ممارسة تمييزية تخالف كل مواثيق حقوق الإنسان الدولية والمعايير القانونية القائمة. ودعت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة إلى إبراز هذه الممارسات التمييزية في كل المنتديات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. وطلبت الهيئة من

الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية النظر في إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية، عبر القنوات المناسبة، للحصول على الرأي الاستشاري حول عدم قانونية أو شرعية هذه الممارسات التي تؤثر إلى حد بعيد في حقوق الفلسطينيين الإنسانية. وأكدت الهيئة مجدداً على موقفها الثابت الذي يفيد بأن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر في كامل نطاق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

وخلال الدورة، استعرضت الهيئة ووضعت الصيغة النهائية لتقريرين حول "التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية والمالية على كامل نطاق حقوق الإنسان لشعوب الدول الإسلامية المستهدفة بالعقوبات" و"وضع حقوق الإنسان في جمهورية إفريقيا الوسطى". واستناداً إلى القانون الدولي القائم وقواعد حقوق الإنسان، فإن التقرير الأول يذكر أن العقوبات الاقتصادية والمالية غير قانونية وتمييزية، وتأتي بنتائج عكسية خلافاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير حقوق الإنسان الدولية الأخرى. ويقدم التقرير المتعلق بجمهورية إفريقيا الوسطى، الذي صيغ بناءً على معلومات مباشرة تم الحصول عليها من خلال زيارة ميدانية للبلد المتضرر، إضافة إلى مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة، استعراضاً لوضع حقوق الإنسان الحالي في البلاد مع تقديم توصيات محددة حول كيفية معالجة وضع المسلمين المتضررين، إضافة إلى الخطوات اللازمة لضمان تجنب تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل. وسوف يتم النظر في هذين التقريرين، إضافة إلى التوصيات المحددة الصادرة عن الهيئة من قبل الدورة الحادية والأربعين المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

كما بحثت الهيئة باستفاضة قضايا الحق في التنمية والحقوق الإنسانية للنساء والأطفال. واستكملت المناقشات حول هذه القضايا بمشاركة خبراء من البنك الإسلامي للتنمية ومجمع الفقه الإسلامي. وتم الاتفاق على أن تُعقد حلقات دراسية وندوات حول موضوعات محددة بهدف تحديد المواقف والرؤى المشتركة التي تساعد الدول الأعضاء على فهم هذه القضايا بشكل أفضل من زاوية شاملة.

وأعربت الهيئة عن أسفها إزاء عدم تلقي رد من السلطات في ميانمار على طلباتها المتكررة بالقيام بزيارة إلى ميانمار لمناقشة وضع مسلمي الروهينغيا. وحثت الهيئة السلطات في ميانمار على أن تنتظر بعين القبول في طلبها وأن تعطيه الأولوية.

كما أصدرت الهيئة بياناً صحفياً يدين التصريحات الخاطئة التي تقوم على معلومات مغلوطة والتي صدرت عن رئيس جمهورية التشيك ميلوش زيمان ضد الإسلام. ووصفت الهيئة تصريحات السيد زيمان بأنها دلالة واضحة على الكراهية تتطوي على التحريض على العدائية والعنف. وأكدت الهيئة مجدداً أنه لا ينبغي الربط بين أي دين وبين العنف والتطرف، وحثت آليات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة على شجب مثل هذه المزاعم بشكل علني وصريح.

وقررت الهيئة توجيه الدعوة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الدول الأعضاء لحضور الندوات وورش العمل التي ستعقدتها الهيئة في المستقبل بهدف الاستفادة من خبراتهم العملية وتجاربهم في التعامل مع هذه القضايا على الأرض. واتفقت الهيئة أيضاً على معالجة موضوعات محددة خلال دورتها المقبلة، وقامت بتكوين فريق عمل فرعي متخصص لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقليات المسلمة.

ووجهت الهيئة الشكر للدول الأعضاء التي زودت الهيئة بالأطر التشريعية والمؤسسية والمتعلقة بالسياسات الخاصة بحقوق الإنسان فيما له صلة بالبنود قيد النظر، وحثت الدول الأعضاء المتبقية على أن تقوم بذلك أيضاً بهدف إعداد قائمة بأفضل الممارسات بحيث يتم تبادلها بين الدول الأعضاء. وأكدت الهيئة من جديد على دعوتها الدول الأعضاء إلى الإسراع في المصادقة على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي حتى يتم التعجيل بإنشائها في القاهرة. ووضعت الهيئة للمسات الأخيرة على إطلاق موقعها على شبكة الإنترنت الذي سيتم تشغيله اعتباراً من الأول من يوليو.

وأعرب رئيس الهيئة، في كلمته الختامية ومن خلال إعادته التأكيد على التزام الهيئة القوي بالمسؤوليات الموكلة إليها من الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان، عن إصرار أعضاء الهيئة على الاضطلاع بالتكليفات المسندة إليهم ومواصلة تقديم التوصيات والرأي الاستشاري القائم على الخبرة إلى الدول الأعضاء حول جميع القضايا ذات الأهمية بما يتماشى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. كما وجه السفير إبراهيم الشكر للدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في العديد من القضايا التي تحظى باهتمام الهيئة، وأضاف رئيس الهيئة أن هذه الإسهامات كانت في غاية الأهمية لإنجاز الهيئة لولايتها المنوطة بها. كما أعرب الرئيس عن شكره الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على جميع الخدمات التي قدمها لاستضافة أعمال دورات الهيئة، وعلى دعمه المستمر لسكربتارية الهيئة لأداء مهامها.